

البُعد التداولي في البحث البلاغي العربي القديم

أ. فتيحة مولاي، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، الجزائر.
أ. مسعودة بالنوي، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، الجزائر.

ملخص

ركزت البنوية منذ ظهورها على دراسة اللغة من جانبها الاجتماعي كونها نظاما واستبعدت كل علاقة بالجانب الفردي لها ألا وهو الكلام مما جعل اللغويين يبحثون عن البديل أو بالأحرى المكمل لجهودات البنويين، وفي هذا السياق ظهرت التداولية التي سعت للبحث عن مكان لها في النقد الحديث أدبا ولغة. وعلى الرغم من أن خطوطها العريضة لم تتجل إلا في النصف الثاني من القرن العشرين، إلا أن كثيرا من ملامحها تبدو واضحة في الدرس البلاغي العربي كنظرة علماء البلاغة إلى اللغة كونها أداة لتحقيق المنفعة وكتضمن البلاغة العربية مواضيع كثيرة كالتفاتات وأسلوب الحذف والتقديم والتأخير والخبر والإنشاء وأغراضهما وحال المخاطب والمتكلم وظروف الكلام وغيرها من المواضيع التي هي عنن ما تبخته التداولية.

Abstract

The Structuralism theory focused since its appearance on the study of the language of the social aspect. In this context the Pragmatic worked to find a place in modern criticism and language. And although the broad outlines had not been reflected only in the second half of the twentieth century. However many of its ideas seem clear in the Arabic rhetoric such as: Deletion and condition of speech...

مقدمة :

البلاغة...علم ضارب بجذوره في تاريخ الأدب العربي، هو ضرب من ضروب الاتصال والتواصل وفن يرقى إلى ما فوق مستويات اللغة؛ الصوتي و النحوي و التركيبي و من ثمّ الدلالة، إنّه و بكل بساطة فنّ القول، و لأنه كذلك نُظر إليه في عصرنا الحديث على أنه نظرية متكاملة للتواصل، و كلما ذُكر هذا الأخير تتبادر إلى الذهن " التداولية" التي كانت ثورة في الدراسات اللغوية قامت لملا الثغرات التي خلفتها اللسانيات البنوية التي حصرت كلّ اهتمامها بالبنية اللغوية الداخلية فكان أن فتحت -التداولية- آفاقا جديدة تهتمّ بالعنصر الخطابي والسياق والحال والمقام فظهرت مفاهيم جديدة كالقصديّة والإفادّة و التبليغ و أفعال الكلام والملاءمة والحجاج...الخ، وهي بهذا تُحدث نقاط تقاطع بينها و بين الدرس العربي القديم في علوم شتى و على رأسها البلاغة العربية. فأين تكمن نقاط التقاطع بين البلاغة و التداولية؟ بين علم قديم أصيل و نظرية لسانية غربية معاصرة لا تزال في بداية نشأتها؟ و إلى أيّ مدى يتجسّد البعد التداولي في الدرس البلاغي القديم؟

مفهوم التداولية بعيون عربية وغربية :

منذ مطلع القرن العشرين، شهد الفكر اللساني تطورا عظيما، كانت اللسانيات التداولية من أحدث ثماره التي فرضت وجودها في التحليل النقدي و اللساني. وفي الواقع جاءت ردّ فعلٍ على التيار البنوي الذي نظر إلى اللغة على أنها نظام يمكن تحليل عناصره اللغوية بغض النظر عن الملائمات الخارجية التي صاحبت تكوّن النص أو تلك المتعلقة بمنشئها أو متلقيها أو ظروفها أو كل ما يندرج تحت مصطلح "السياق". أمام هذه الصرامة البنوية تأتي التداولية متعاضدة مع مبدئين أساسيين لها :

أ - مبدأ صرامة التحليل اللغوي.

ب - مبدأ انغلاق النص على نفسه مستبعدا السياق و الملائمات و الظروف الخارجية.

لكن لتتعرف أولا على مفهوم مصطلح "التداولية" كمقابل لمصطلح (Pragmatique) عند الغرب. من المنهجية السليمة أن نعرّج أولا على مفهومه اللغوي من الجانب الذي يخدم و يوظف للمعنى الاصطلاحي، فكلمة التداولية من الأصل اللغوي "دول"، ورد في "لسان العرب": «دول:الدولة والدولة: العقبة في الممال والحرب... والدولة: بالفتح في الحرب أن تُدال إحدى الفئتين على الأخرى... و يُقال: صار الفيء دولة بينهم يتداولونه مرّة لهذا و مرّة لهذا. و قال الزجاج:الدولة اسم الشيء الذي يُتداول و الدولة الفعل و الانتقال من حال إلى حال. و في حديث الدعاء:حَدَّثني بحديث سمعته من رسول الله - صلى الله عليه و سلّم- لم يتداوله بينك و بينه الرجال:أي لم يتناقله الرجال و ترويه واحدا عن واحد.إنّما ترويه أنت عن رسول الله -صلى الله عليه و سلّم-... و تداولنا الأمر:أخذناه بالدول... و دالت الأيام أي: دارت، و الله يداولها بين الناس. و تداولته الأيدي:أخذته هذه مرّة و هذه مرّة...»⁽¹⁾

وفي "معجم المقاييس في اللغة" ورد في أصل "دول" ما يلي:«الدال و الواو و اللام أصلان:أحدهما يدلّ على تحوّل شيء من مكان إلى مكان. و الآخر يدل على ضعف و استرخاء.فأما الأول:فقال أهل اللغة:اندال القوم إذا تحولوا من مكان إلى مكان. و من هذا الباب تداول القوم الشيء بينهم:إذا ثار من بعضهم إلى بعض...»⁽²⁾

والملاحظ في الصيغة الصرفية لهذه اللفظة- التداولية- هو أنها على وزن "تفاعل" التي تدل على المشاركة، و بما أنّ المصطلح في المجال اللساني فهو تداول الكلام و تبادله أو التخاطب و هذا الذي أشار إليه د/عبد الرحمن الحاج صالح الذي رأى أنّ مصطلح "التخاطب" أولى من "التداولية" و في التعريف الاصطلاحي شرح وتوضيح لما قلنا. مفهوم التداولية اصطلاحا :

ليس من السهل تحديد مفهوم التداولية لوجود تيارات فكرية مختلفة تتجاوزه فـ« من الصعب الحديث عن التداولية، لأنَّ التعبير يغطيه العديد من التيارات من علوم مختلفة، تتقاسم عددًا من الأفكار، واللسانيون ليسوا وحدهم المعنيين بالتداولية، بل تعني الكثير من علماء الاجتماع إلى المناطق و تتجاوز اهتماماتها بمجموع الأبحاث المتعلقة بالمعنى والتواصل، و تطغى على موضوع الخطاب لتصبح نظرية عامة للنشاط الإنساني»⁽³⁾، ولهذا تقول فرانسواز أرمينكو: التداولية « درس جديد و غزير إلا أنه لا يملك حدودًا واضحة...»⁽⁴⁾

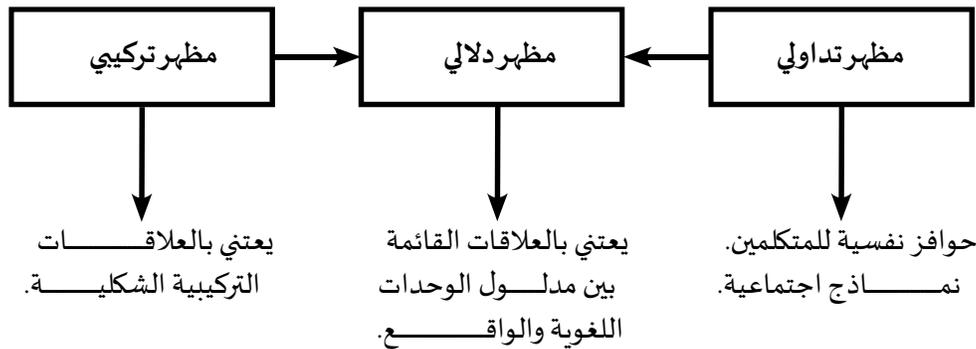
ومصطلح (Pragmatique) ينحدر من جذور يونانية حيث تعني: (Pragma) العمل (Action) ومنه اشتقت الصفة اليونانية (pragmatikos) التي تحيل على كل ما يتعلق بمعاني العمل⁽⁵⁾، ثم استعمل المصطلح بعد ذلك ولأول مرة في القرون الوسطى في فرنسا، في مجال الدراسات القانونية في عبارة (Pragmatique Sanction)، وابتداءً من القرن السابع عشر أصبح شائعاً في الاستعمال في الميدان العلمي فصارت (Pragmatique) تعني كل بحث أو اكتشاف من شأنه أن يعرف أو يفضي إلى تطبيقات ذات ثمار عملية⁽⁶⁾. و يقول الطيب دبة: « إن مصطلح Pragmatique، يملك في كثير من الكتابات اللسانية و الفلسفية- مدلولين اثنين، ففي الأول يراد به مبدأ النفعية، وهو مبدأ يتجلى في الأبحاث التي يصاحبها غرض نفعي ميداني، و في الثاني يُراد به خاصية منهجية هامة لأحد مذاهب علم اللسان الحديث (اللسانيات التداولية)، و يعتبر تداوليا في اللسانيات كل بحث يتحرى دراسة اللسان من حيث هو خطاب واقعي منجز في ظل سياق مقامي محسوس .»⁽⁷⁾

يتبين من هذا أن مصطلح (Pragmatique) مفهوم فلسفي دخل مجال اللسانيات فرسم حدوده بناءً على جملة من الشروط:

« 1- الشرط الأول: التخوف من الإغراق في الوصف النظري و محاولة البعد عنه هو سمة للتحليل الذي يطمح أن يكون عملياً (براغماتياً).

2- الشرط الثاني: الأخذ في الاعتبار المعطيات أو الحقائق الأساسية و الأكثر تمثيلاً لواقع التبليغ.

3- الشرط الثالث: ضرورة ابتعاد المجهودات و الدراسات النظرية عن الفائدة الموجودة أو المبرر النظري الذي يهدف إلى محاولة شق طريق أصيل و متفرد هو الأمر الذي ينحو نحو الإغراق في النظرية و المثالية»⁽⁸⁾. و قد شاع هذا المصطلح في بحوث نظرية أفعال الكلام على يد وليام جيمس و شارل موريس و شارل سندريس بيرس ثم أوستين و سيرل و كارناب و لودفيج فتجنشتين. وكثير من المراجع الحديثة تشير إلى أنّ أول مستعمل لمصطلح (Pragmatique Linguistique) من علماء الغرب هو شارل موريس (Charles.W.Morris)، و يقصد به - أي المظهر التداولي- كل ما يتعلق بمظاهر استعمال اللغة و خصائصه و الحوافز النفسية للمتكلمين و كذا النماذج الاجتماعية، و موضوع الخطاب و غير ذلك، وهذا في مقابل المظهر التركيبي الذي يُعنى بالعلاقات التركيبية الشكلية، و المظهر الدلالي الذي يعنى بالعلاقات القائمة بين مدلول الوحدات اللغوية و الواقع⁽⁹⁾، نشرح هذا بالشكل الآتي:



لقد اتسمت أعمال شارل موريس بالنجاح وأحدثت صدًى تمثل خصوصاً في المظاهر الثلاثة: التركيبي والدلالي والتداولي، وربما شمل المظهرين التركيبي - الدلالي وسعهما (إلى التداولي).

ويعرّف (F. Licanti) ليكانتي و (A. M. Diller) التداولية بقولهما: «إنّ التداولية تدرس استعمال اللغة من خلال عملية الكلام و السمات المميزة التي يميّز بها النظام اللغوي و التي تَظْهَرُ قُدْرَتُهَا (أهميتها) الحداثيّة»⁽¹⁰⁾.

وبخصوص ظهور التداولية بصفته علماً، يورد إلوارد (R. Eluerd) قوله: «إنّ التداولية لم تكن كعلم خلف علم اللسان بل في الواقع إنّ للبراغماتية العمر نفسه لعلم اللسان إلّا أنّها أُخرجت من نطاق الدراسة بحجة إلغاء كل الدراسات التي تُخرج البحث عن مضمار دراسة اللغة باللغة دون استعمال الواقع و لا الأفكار الفلسفية»⁽¹¹⁾.

وفي الوطن العربي لقي مصطلح (Pragmatique) العديد من المقابلات منها التداولية، والتداوليات والذرية وعلم التخاطب و البراغماتيكس و المقامية، و الوظيفية و السياقية و الذرائعية والنفعية. إلّا أنّ المصطلحين الأخيرين هما ترجمة لـ "Pragmaticism" و يعني النفعية و هو مذهب فلسفي، مصطلح أرساه بيرس (Peirce) في القرن التاسع عشر عام 1905 ثم عدّله فيما بعد وليام جيمس (W. James).

غير أن الترجمة التي لقيت استحساناً عند اللسانيين العرب هو مصطلح التداولية الذي يعود الفضل في ترسيخه للباحث المغربي "طه عبد الرحمن" ثم تبناه "أحمد المتوكل" بينما نجد د/عبد الرحمن الحاج صالح وظف مصطلح "الاستعمال" و "علم التخاطب". و نحن نرى أنّ مصطلح "التخاطب" أدق من "التداولية" بحكم أنّ هذا الأخير عامٌ الدلالة فقد نتداول عملاً أو حديثاً أو أي شيء آخر مادي أو معنوي بينما "التخاطب" يخص الدلالة في تداول الكلام و هو المقصود من هذا العلم، بالإضافة إلى أنّه مصطلح أصيل موجود في تراثنا. و لما وضع أوستين (Austin) المفهوم اللغوي للتداولية حدّد فيه ثلاث مكونات:

- 1 - العمل القولي.
- 2 - العمل المتضمّن في القول: أي العمل المتحقق المنجز.
- 3 - عمل التأثير بالقول.

أمّا غرايس (Grice) فينظر إلى مفهوم التداولية من زاوية التأويل؛ حين يقول القائل شيئاً بينما يقصد شيئاً آخر و كيف يفهم السامع شيئاً بينما ما يسمعه شيء آخر. و يرجع هذا الاختلاف في تحديد مفهوم دقيق للتداولية اللسانية كونها «تقع كأكثر الدروس حيوية، في مفترق طرق الأبحاث الفلسفية واللسانية... ومع ذلك، فالتداولية محاولة للإجابة عن أسئلة كثيرة منها: ماذا نصنع حين نتكلم؟ ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟... فمن يتكلم؟ وإلى من يتكلم؟ مع من؟ من يتكلم ولأجل من؟ ماذا علينا أن نعلم حتى يرتفع الإبهام عن الجملة، أو الأخرى؟ ماذا يعني الوعد؟ كيف يمكننا قول شيء آخر، غير ما كنا نريد قوله؟ هل يمكن أن نركن إلى المعنى الحرفي لقصد ما؟ ما هي استعمالات اللغة؟ أي مقياس يحدد قدرة الواقع الإنساني اللغوية...»⁽¹²⁾.

فهي اتجاه فلسفي لغوي يُعنى بدراسة استعمال اللغة في الخطاب، و من ثمّ تهتم بالمعنى شأنها شأن علم الدلالة و تتجاوز ذلك إلى الإلمام بكل العناصر الفاعلة في عملية الإبلاغ والتواصل. و في هذا يقول أحمد المتوكل عن اهتمامها - التداولية - بالخطاب، فموضوعها: «أي إنتاج لغوي منظور إليه في علاقته بظروفه المقامية و بالوظيفة التواصلية التي يؤديها في هذه الظروف»⁽¹³⁾.

ويعرفها الجيلالي دلاش بقوله إنّ التداولية: «تخصّص لساني يدرس كيفية استخدام الناس للأدلة اللغوية في صلب أحاديثهم و خطاباتهم، كما يُعنى من جهة أخرى بكيفية تأويلهم لتلك الخطابات والأحاديث»⁽¹⁴⁾ ثم يختصر تعريفها بقوله: «هي لسانيات الحوار أو الملكة التبليغية»⁽¹⁵⁾.

أما "تمام حسن" فيقول: «المقصود بالتداولية دلالة عناصر الموقف الذي حدث فيه الكلام من متكلم وسماع و نصّ ما قيل و من أثر تركه في بيئة الاتصال و نحو ذلك».⁽¹⁶⁾

وتذهب "ماري نوال غاري بريور" إلى أن «التمييز بين التداوليات و الدلالات لا يبدو في كل الأحوال واضحا، ذلك لأنّ المحتوى الدلالي للجملة لا يستقل عموما عن علاقته بالمتكلم أو المرسل إليه».⁽¹⁷⁾ من هذا المنطلق تعتبر التداولية حلقة وصل بين علوم و حقول معرفية كثيرة كالفلسفة التحليلية التي تتمثل في فلسفة اللغة العادية، و علم النفس المعرفي و يتمثل في نظرية الملاءمة (Théorie de pertinence) و علوم التواصل و منها اللسانيات. و جوهر مفهومها دراسة اللغة المتداولة بين مستعملها و هذا مبني على التفاعل و الاستعمال.

أهم محاور اللسانيات التداولية وقضاياها :

أ – أفعال الكلام (Actes du parole) :

أفعال الكلام هي الفكرة الأولى التي نشأت منها اللسانيات التداولية و يُقصد بأفعال الكلام الإنجاز الفعلي للغة في الواقع. وهو مصطلح أطلقه "أوستين" ثم تداوله اللسانيون فيما بعد، يقول فان دايك (V.Dijk) قاصداً إيضاح مفهوم الفعل الكلامي: «إنّ الاستعمال اللغوي ليس إبراز منطوق لغوي فقط، بل إنجاز حدث اجتماعي معيّن أيضا في الوقت نفسه».⁽¹⁸⁾

وهذا الموقف هو رد فعل على التصوّر المنطقي الذي يجعل مقياس صحة الجملة هو الصدق والكذب. ممّا حصر الجمل اللغوية في العبارات الخبرية و الفيصل في صدقها أو كذبها هو الواقع. فالتداولية تصدّت لهذا التصوّر المنطقي و من أبرز من فعل ذلك أوستين فرأى أنّ الجمل الخبرية ليست بالضرورة خبرية، فقد يكون القصد منها تبادل المعلومات أو التأثير في المتلقي مثلا.

فما هو المقياس الجديد الذي تُحكم به الجمل؟ إنّه «الإخفاق أو التوفيق»⁽¹⁹⁾ فبالإضافة إلى الجمل الخبرية (التقريرية) نجد الجمل الإنجازية أو (الأدائية) و يُقصد بها الجمل «التي تحض على فعل أو تنهى عنه...أو التي تردّ أوصافا لأحداث، و ميزتها هو أنّ تلفظها إنّما ينجز الحدث الذي تصفه»⁽²⁰⁾ و يفصل أوستين أكثر في العبارات الإنجازية فيشترط في فعلها أن يكون إنجازيا (كوعد و سأل و قال و حذّر... الخ) و أن يكون زمنها مضارعا و قسّمها إلى نوعين :

1 – انجازية صريحة مباشرة: كأن يكون أمرا أو دعاء أو نهيا بصيغة الحاضر المنسوب إلى المتكلم، مثل [أعدك بالنظر في القضية].

2 – انجازية ضمنية: فيكون فعلها غير ظاهر مثل: [أقول الاجتهادُ مفيد] فهذه ليست خبرية بقدر ما هي دعوة إلى الاجتهاد.

ويواصل سورل (Searle) عمل أوستين و يضيف إليه تفاصيل و شروط فيقدّم شروط انجاز الفعل و تحوّل من حال إلى أخرى و يمثل لذلك، فقول المتكلم للمخاطب (تركت الباب مفتوحًا) لا يقصد منه الإخبار و لكن طلب إغلاق الباب، و قولنا (من الأدب أن تغلق الباب كما وجدته مغلقا) يفهم منه العتاب أو التوبيخ...ثم اقترح سورل أصنافا أخرى للأفعال الكلامية وهي :

1 – الأخبار (التأكيدات – الأفعال الحكمية) : وهي التي تبليغ خبرًا أو تمثل واقعا.

2 – الأوامر: وتحمل المخاطب على إنجاز فعلٍ معيّن.

3 – الالتزامية (أفعال التعهد) : يلتزم فيها المتكلم بفعل شيء ما.

4 – التصريحات: وهي ما سمّاها أوستين "الأفعال التمرسية" و يُقصد بها: إصدار قرار لصالح شخص ما أو ضده.

5- الانجازات (الإدلاءات): وتكون حين التلفظ ذاتة.

ب- الملفوظية (L'énonciation) :

هذا المبدأ هو امتداد لثنائية سوسير (اللغة والكلام) وفي مفهوم الملفوظية - تداوليا - زكّر على تحليل بنفينست (Benveniste) للثنائية المذكورة والمقصود بها الأداء الفردي للغة وكيفية توصيلها، وهي بهذا تتسم بطابع عملي. يعرفها "جين كون" (Jean Caune) بقوله: « فعل انتاج ملفوظ لساني »⁽²¹⁾.
تعكس لنا الخبرة الإنسانية من خلال بروز المتكلم وهي مربوطة بما يريد و بواسطتها يصبح الخطاب مرآة واصفة للعالم ومقررا للحاجات المرجعية.

ج- التفاعل والسياق (L'interaction et contexte) :

ويُقصد به التأثير المتبادل بين المرسل والمتلقي وهذا نابع من كون استعمال اللغة هو إنجاز أحداث اجتماعية. و الحدث هنا هو مصطلح فلسفي المقصود به هو تغيير شيء من حال إلى أخرى في زمن معين. وقد فرق التداوليون بدقة بين "الحدث" و "العمل" و المقياس هو انجاز الفعل بنية و قصد.

وأما التفاعل فعرفه "فان داك" بكونه «سلسلة من الأحداث يكون فيها عدّة أشخاص هم المعنيون بوصفهم فاعلين»⁽²²⁾ و لا يحدث إلا بشروط سياقية و مقامية محدّدة.

وهنا لا بدّ من التمييز بين السياق و المقام، فالسياق يُشترط أن يكون لسانيا أما المقام فهو غير لساني لذلك قال "جورج مونان": « و ينبغى تمييز السياق الذي هو لساني عن المقام الذي هو الخبرة غير اللسانية. »⁽²³⁾ و قد طوّر هذا الجانب من اللسانيات التداولية "فيرث" و "مالينوفسكي" و "هايمز". ويدرس ضمن التفاعل و السياق القدرة التواصلية للمتخاطبين. و من شروط التواصل :

1. تسلسل الوحدات اللغوية داخل القول .
2. السياق اللغوي و المقام التواصلية.
3. موقف كل من المتكلم و السامع من الخطاب.

إذا يصبح المحيط اللساني مدار اهتمام التداولية بكلّ عناصره التالية:

1. مستخدم اللغة (المتكلم و السامع).
2. الحدث الذي ينجـزه.
3. النظام اللغوي المستخدم.
4. مواقع مستخدم اللغة.
5. أنظمة المعايير الاجتماعية و العادات و الإلتزامات.

د- الوظائف التداولية [Les fonctions pragmatique] :

أهم ما قدّمه الدرس التداولي هو تنوع وظائف اللغة واجتياز وظيفة "التواصل" التي هيمنت على باقي الوظائف. وقد أشارت التداولية إلى الوظيفة التأثيرية التي تُحدث تغييرا في آراء المتلقي وسلوكاته ومواقفه. يقدّم " أحمد المتوكل " وظائف تداولية أخرى استنادا إلى "سيمون ديك" الذي يقسمها إلى وظائف داخلية « تُسند إلى عناصر تنتمي إلى الجملة ذاتها »⁽²⁴⁾ وأخرى خارجية غير مرتبطة بعناصر الجملة بل تستند إلى مكونات خارجة عن الجمل . وأضاف وظيفة أخرى وهي وظيفة المنادى . وفي سياق الحديث عن الوظائف نشير هنا إلى الوظائف التي قدّمها "بوهلر" للدليل اللغوي وهي الوظيفة التمثيلية التي تتعلّق بالوقائع والأحداث . والتعبيرية التي تتعلّق بالمرسل

والندائية التي تتعلّق بالمرسل إليه.

وانطلاقاً من هذا التقسيم تتجلى صورة التداولية التي تركّز على المرسل والمخاطب وما حولهما من وقائع وأحداث وظروف، فهي إذاً خروج باللغة من إطارها الذي حدّدته البنوية إلى ما هو خارج الوحدات اللغوية. والحديث عن الوظائف أمر ليس بجديد أحدثته التداولية بل بحث فيه علماء اللسان قديماً وحديثاً.

هـ- الحجج [L'argumentation] :

يرتبط هذا المفهوم بالجدل والخطابة، بل يراه بعض المعاصرين هو خطابٌ — جديدة فلا هو بالجدل ولا بالخطابة القديمة. ويُقصد به تداولياً «طريقة عرض الحجج وتقديمها». (25)

أهمية التداولية :

تكمن أهمية التداولية في اهتمامها بالواقع اللغوي أي الجانب الاستعمالي الذي أهملته البنوية و من ثمّ الخطاب والتواصل والسياق والمقام والتأثير في السامع. باختصار سلّطت الضوء على ما غيّب منذ رواج اللسانيات البنوية والدراسات اللغوية الحديثة. وتتلخّص مهامها في:

1. دراسة اللغة عند استعمالها في الطبقات المقامية المختلفة. وهو ما نعني به دراسة كلام محدّد من متكلّم معيّن موجّه إلى مخاطب بعينه و بلفظ محدّد و في مقام تواصلٍ محدّد أيضاً و لغرض تواصلٍ معيّن.
2. شرح كيفية جريان العمليات الاستدلالية في معالجة المملفوظات.
3. بيان أسباب أفضلية التواصل غير المباشر على التواصل الحرفي المباشر في بعض المقامات.
4. شرح أسباب فشل المعالجة اللسانية البنوية في معالجة المملفوظات.

كانت هذه أهمّ محاور و قضايا التداولية بايجاز سريع فأين هي نقاط التقاطع بينها وبين البلاغة العربية؟ اتضح لنا أن مفهوم التداولية عند الغرب هو الاهتمام بدراسة كل ما يرتبط بالتواصل اللغوي من أحوال المتكلم والمخاطب وظروفهما و كل العناصر المساهمة في عملية الإبلاغ فهي باختصار دراسة اللغة أثناء استعمالها. ووجب التأكيد على ملاحظة مهمة وهي أولاً: أن الإشارة إلى البعد التداولي في الدرس اللغوي العربي القديم لا يعني إيجاد مفهوم التداولية و محاورها بشكل مطابق تماماً للرؤية المعاصرة لكنها نقاط التقاء فكر إنساني إن لم تكن تفاعل أي: تأثر و تأثير، ثانياً: أن الإشارات التداولية الموجودة في التراث العربي لا تقتصر على البلاغة فقط بل تتسع إلى ميادين أخرى كالنحو و الخطابة والنقد و الأصول والتفسير أيضاً، لكننا سنركز على بعض أبواب البلاغة فقط. يقول في هذا السياق "محمد سويرتي" في مقال له: «إن النحاة و الفلاسفة المسلمين و البلاغيين و المفكرين مارسوا المنهج التداولي قبل أن يذيع صيته بصفته فلسفة و علماً، رؤية و اتجاهاً أمريكياً و أوروبياً، فقد وظف المنهج التداولي بوعي في تحليل الظواهر و العلاقات المتنوعة». (26)

فمثلاً العلماء في شتى المجالات المذكورة لا يصفون الجملة مجردة من مقامات إنجازها بل ينظرون إليها في مقام خاص و بعدّها خطاباً. بل يقدم "السيوطي" مبدأً — هو في واقع الأمر — منطلق كل اللغويين والعلماء القدامى وهو أنّ اللغة لا ينظر إليها من زاوية الوضع بل الاستعمال أي: الذي نطق به العرب، يقول في كتابه (الاقتراح في علم أصول النحو): « إذا أتاك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه». (27)

وفي تعريف "ابن جني" للغة إشارة تداولية مهمة إذ يقول فيه: «أما حدّها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم» (28) فالتعبير عن الأغراض يشير إلى قيمة اللغة النفعية، التي أشار إليها التداوليون في كونها تحقيقاً لمآرب و منافع كثيرة. إذاً دراسة اللغة عند العرب تحكمها ثلاث معارف تتفاعل فيما بينها :

- 1 - المعرفة اللسانية (معرفة الدلالات والمعاني) .
 - 2 - المعرفة اللغوية (معرفة امتلاك اللغة وناصيتها) .
 - 3 - المعرفة الخطابية (امتلاك قواعد إنتاج الخطاب) .
- فما هي أبرز محاور البلاغة التي تتجسد فيها أبعاد التداولية؟
ودعنا ننطلق أولاً من مفهوم البلاغة في حدّ ذاته، إذ تتجسّد فيه كثير من هذه الأبعاد.

مفهوم البلاغة :

لن يكون بمقدورنا تقصي كلّ التعاريف التي قدّمها علماء العرب لعلم البلاغة لــــــن سنورد أبرزها وعبر مراحل مختلفة ونبين من خلالها تقاطع هذا العلم مع الفكر التداولي الحديث فـ"عمرو بن عبّيد" عرفها بـ: «تخيّر اللفظ في حسن الإفهام»⁽²⁹⁾ أما "العسكري" فيقول: «سميت البلاغة بلاغة لأنها تنهي المعنى إلى قلب السامع فيفهمه».⁽³⁰⁾

ويختصر "القزويني" تعريفها في مطابقة الكلام «لمقتضى الحال مع فصاحته...و أما بلاغة المتكلم فهي ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ»⁽³¹⁾ بينما يوضح ذلك أكثر في كتاب "شرح التلخيص في علوم البلاغة" حيث يقول: «و تكون في الكلام و المتكلم: والبلاغة في الكلام مطابقتها لمقتضى الحال مع فصاحته فالكلام البليغ هو الكلام الواضح المعنى الفصيح العبارة، الملائم للموضع الذي يطلق فيه، وللأشخاص الذين يخاطبون».⁽³³⁾

وفي (المقدمة) يشير "ابن خلدون" إلى أنّ المتكلم يقصد دائماً: «إفادة السامع من كلامه...و يبقى من الأمور المكتنفة بالواقعات المحتاجة للدلالة على أحوال المتخاطبين أو الفاعلين و ما يقتضيه حال الفعل و هو محتاج إلى الدلالة عليه لأنّه من تمام الإفادة و إذا حصلت للمتكلم فقد بلغ غاية الإفادة من كلامه. و إذا لم يشتمل على شيء منها، فليس من جنس كلام العرب، فإنّ كلامهم واسع لكل مقام عندهم مقال يختص به بعد كمال الإعراب والإبانة.»⁽³⁴⁾

ويورد "ابن سنان الخفاجي" (ت 466 هـ) في كتابه (سر الفصاحة) قول "إبراهيم بن محمد" (ت 131 هـ): «يكفي من حظ البلاغة ألا يؤتى السامع من سوء إفهام الناطق، ولا الناطق من سوء فهم السامع».⁽³⁵⁾

إنه قول تداولي يختصر البلاغة في علاقة المتكلم بالمخاطب و عناصر التواصل بينهما. و تتعدى البلاغة البنية الداخلية للغة إلى أشياء خارجة عنها كما يوضح ذلك "ابن المقفع" إذ يقول: «البلاغة اسم جامع لمعان تجري في وجوه كثيرة فمنها ما يكون في السكوت، و منها ما يكون في الاستماع، و منها ما يكون في الإشارة، و منها ما يكون في الاحتجاج...[ولما سئل]: فإنّ ملّ السامع الإطالة التي ذكرت أنّها حق ذلك الموقف؟ قال: إذا أعطيت كل مقام حقه و قمت بالذي يجب من سياسة ذلك المقام و أرضيت من يعرف حقوق الكلام فلا تهتم لما فاتك من رضا الحاسد أو العدو».⁽³⁶⁾

كلّ هذه التعاريف يجمع بينها قاسم مشترك هو "حسن الإفهام و الوصول إلى قلب السامع و إفادته...و هذا هو عين الاتصال و التواصل و هما لبّ التداولية: «لأنها إنتاج لغوي منظور إليه في علاقته بظروفه المقامية وبالوظيفة التواصلية التي يؤديها في هذه الظروف»⁽³⁷⁾

وحديثنا عن مفهوم البلاغة - طبعاً بما له علاقة بالتداولية- يجرنا إلى الحديث عن تفرعاته وهي:

1. بلاغة المتكلم أو تداوليته.
2. بلاغة المخاطب أي: تداولية المخاطب.
3. تداولية الخطاب.

لكننا سنركز على العنصرين الأولين في هذا البحث .

تداولية المتكلم :

إن المتكلم هو "فاعل الكلام"⁽³⁸⁾ كما قال "أبو هلال العسكري" أي: منتج الخطاب وفق "مقصدية" فبالقصد و النية يتحدّد المعنى، فإن لم يتحقق القصد في حديث المتكلم كان "حاكياً" يقول "عبد القاهر الجرجاني" (ت 471 هـ) في كتابه (دلائل الإعجاز): «هذا وراوي الشعر حاك، وليس على الحاكي عيب ولا عليه تبعه، إذا هو لم يقصد بحكايته أن ينصر باطلاً أو يسوء مسلماً وقد حكى الله قول الكفار فانظر إلى الغرض الذي له روي الشعر ومن أجله أريد و له دَوْنٌ». ⁽³⁹⁾

إذاً هناك فرق جلي بين الحاكي و المتكلم، وهي فكرة تداولية حديثة إذ يميز التداوليون بين الكلماتي و المتكلم وفق المعيار الذي حدّده "الجرجاني" و من سبقه من البلاغيين العرب و هو "القصد".

وقول "العسكري" بأنّ المتكلم هو "فاعل الكلام" دليل على أن هذا الأخير في الأساس هو "فعل" و "إنجاز حدث" كبقية الأفعال، يؤكد هذا "ابن سنان الخفاجي" إذ يقول: «...ولا فرق بين من ادعى في الكلام أنه يوجب حالا و بين من ادعى ذلك في جميع الأفعال كالضرب و غيره... و الكلام يتعلق بالمعاني و الفوائد بالمواضع... و هو بعد وقوع التواضع يحتاج إلى قصد المتكلم...» ⁽⁴⁰⁾

وربطُ البلاغة بالمقصدية أشار إليه "هنريش بليث" في كتابه (البلاغة و الأسلوبية) تحت عنصر بعنوان (البعد التداولي للبلاغة) إذ يشير إلى أن «توجُّه البلاغة نحو الأثر (التداولي) يظهر بتمييزها منذ القدم بين ثلاثة أنماط أساسية من المقصدية، واحدٌ منهما فكري واثنان عاطفيان أحدهما معتدل و الثاني عنيف (انفعالي أو تهييجي) ..» ⁽⁴¹⁾

والدرس العربي القديم و البلاغي خاصة انبنى على هذه الحقيقة و هي أن المعاني لا تتحدد في البنية اللغوية فقط بل بما هو خارجها كالسياق و حال المتكلم و كل العناصر المُسَهِّمة في تحديد الدلالة لذلك ركّز العلماء على طرفي الخطاب (المتكلم و السامع) و الرسالة و عملية التأثير و التأثير بينهما و من ثمّ نوايا المتكلم و الفائدة من الكلام و الإقناع، فما نجد في مؤلفات "الجاحظ" و خاصة "البيان و التبیین" و "الصناعتين" "لأبي هلال العسكري" و مؤلفات "ابن قتيبة" ك "أدب الكاتب" و "حازم القرطاجني" يُعدُّ من الأفكار التداولية. حتى أنّ كثيراً من النقاد المعاصرين اعتبروا البعد التداولي الحديث متأصلاً في حديث "الجاحظ" عن عملية التأثير في المتلقي و إقناعه و نحن نقصد "نظرية التأثير و المقام" عنده و قد أشار إلى هذا "محمد العمري" في كتابه "البلاغة العربية" إذ يقول: «إن هذا البعد هو أحد الأبعاد الأساسية في البلاغة العربية وهو بعد جاحظي في أساسه و إنّ تخلي البديعيين عنه في مرحلة لاحقة أدى إلى اختزال البلاغة العربية و تضيق مجالها و تحظى نظرية التأثير و المقام حالياً بعناية كبيرة في الدراسات السيميائية و من ثمّ الشروع في إعادة الاعتبار إلى البلاغة العربية تحت عنوان جديد هو التداولية.» ⁽⁴²⁾

بل أكثر من ذلك تتجلى جذور التداولية عند الجاحظ من خلال تقسيمه للبيان إلى ثلاث وظائف و اهتمامه أكثر بالوظيفة التأثيرية التي تمثل جانباً مهماً في التداولية الحديثة و قد ناقش ذلك في الجزء الأول من كتابه المذكور. كما ركزت هذه الأخيرة كل اهتمامها على المتكلم و المخاطب انطلاقاً من كون الخطاب يتوجه من أحد الطرفين إلى الآخر و التفاعل بينهما هو الذي يوجه الكلام و يحدّد مسار المعنى، و هذا ما رآه "ليتش" (leech) و "روجر فاولر" (R.Fowler) و كل هذه الإشارات التداولية قد نبّه إليها علماءنا قديماً، ف"السكاكي" مثلاً يقول: «إذا اندفع المتكلم في الكلام مخبراً لزم أن يكون قصده في حكمه بالمسند للمسند إليه في خبره ذلك إفادته للمخاطب.» ⁽⁴³⁾ إذاً تغيّر أحوال المتلقي مربوط بتغيّر قصد المتكلم.

و من أوجه الاهتمام بالمتكلم ما يورده الجاحظ في "البيان و التبیین" من شروط الخطيب كالصفات الأخلاقية و ألا يكون مهذاراً لأنه كلما طال صمته أو حسن سكوته في غير مقامات الخطابة كان أرفع لمكانته و أدل على طبعه و عدم تكلفه. بل اشترط البلاغيون فيه حسن الهيئة و الشارة و المظهر الخارجي للمتكلم للتأثير في المستمع. و كذلك امتلاكه للصنعة و اكتمال أدواته الصوتية كالأسنان و أن تكون لهجته نقية و عند الإلقاء يجب أن يكون رابط الجأش لا ينظر في عيون الناس و لا يمس لحيته. ويشترط "ابن الأثير" في المتكلم «معرفة ما يحتاج إليه من اللغة وهو المتداول المؤلف استعماله»⁽⁴⁴⁾

أما "أبو هلال العسكري" في كتابه (الفروق في اللغة) فيميز بين "السؤال" و "الاستفهام" اعتماداً على علم المتكلم إذ يقول: «إن الاستفهام لا يكون إلا لما يجعله المستفهم أو يشك فيه و ذلك أن المستفهم طالب لأن يفهم، و يجوز أن يكون السائل يسأل عما يعلم و عما لا يعلم فالفرق بينهما ظاهر»⁽⁴⁵⁾.

وينطلق من القاعدة نفسها في التفريق بين الخبر و الحديث. ويمتد الأمر إلى مفهوم الأسلوب الخبري والإنشائي ف"ابن فارس" يعرف الخبر بـ«ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه»⁽⁴⁶⁾.

وفي كتابه إشارة تداولية مهمة لو جردناها من اسم قائلها لاعتقد القارئ أنها من صلب آراء التداوليين المعاصرين و هي قوله: «فأما المعنى فهو القصد»⁽⁴⁷⁾ لقد ربط "ابن فارس" بين المعنى و قصد المتكلم، يوضح "ابن سنان" حقيقة الكلام و المتكلم بقوله: «إن المتكلم من وقع الكلام... بحسب أحواله من قصده و إرادته و اعتقاده و غير ذلك من الأمور الراجعة إليه حقيقة و تقديراً و الذي يدل على ذلك أن أهل اللغة متى علموا أو اعتقدوا وقوع الكلام بحسب أحوال أحدنا و صفوه بأنه متكلم»⁽⁴⁸⁾.

و "ابن خلدون" يشير إلى الشيء نفسه عندما عرّف اللغة في "المقدمة" قائلاً: «اعلم أن اللغات كلها شبيهة بالصناعة، إذ هي ملكات في اللسان للعبارة عن المعاني و جودتها و قصورها بحسب تمام الملكة أو نقصانها و ليس ذلك بالنظر إلى المفردات و إنما هو بالنظر إلى التراكيب فإذا حصلت الملكة التامة في تركيب الألفاظ المفردة للتعبير بها عن المعاني المقصودة و مراعاة التأليف الذي يطبق الكلام على مقتضى الحال بلغ المتكلم حينئذ الغاية من إفادة مقصوده للسامع»⁽⁴⁹⁾.

ويظهر اهتمام البلاغة العربية بالمتكلم في مواضيع بلاغية كثيرة كأسلوب الحكيم والالتفات والمجاز وتزليل المجهول منزلة المعلوم... الخ. وكما يلاحظ القارئ أن الحديث عن تداولية المتكلم تحوي ضمنياً الحديث عن المخاطب. و في كتاب "دلائل الإعجاز" إشارة تداولية دقيقة يمثل فيها علاقة المتكلم بالمخاطب و استحسانهما الكلام في باب أسماء "استحسان الكلام كيف يكون" يقول فيه «و جملة ما أردت أن أبينه لك: أنه لا بد لكل كلام تستحسنه و لفظ تستجيده، من أن يكون لاستحسانك ذلك جهة معلومة و علة معقولة... و أن يكون غاية ما لصاحبك منك أن تحيله على نفسه [و يقول متابعاً] قد نظرت فرأيت فضلاً و مزية، و صادفت لذلك أريحية فانظر لتعرف كما عرفت و راجع نفسك و اسبر و ذق لتجد مثل الذي وجدت فإن عرف فذاك و إلا فبينكما التناكر تنسبه إلى سوء التأمل وينسبك إلى فساد في التخيل»⁽⁵⁰⁾.

تداولية المخاطب :

رأينا أن المتكلم طرف أساسي في عملية الخطاب أو الكلام و تتحدد المعاني بنيته و قصده فالسامع لا يقل أهمية في استمرارية هذا الحدث (الكلام والتواصل) فهو من يُنشأ لأجله الكلام فعليه إذا فهم المعاني و تأويلها إذا خرجت عن الخطاب النسقي. و لهذا أكد البلاغيون العرب على أن يضع المتكلم في حسبانته مستوى السامع و مكانته و مراعاة كل أحواله. يقول "بشر بن المعتمر" «... و كن في ثلاث منازل: فإن أولى الثلاث: أن يكون لفظك رشيقة عذبا و فخما وسهلا و يكون معنك ظاهرا مكشوفاً و قريباً معروفاً إما عند الخاصة إن كنت للخاصة قصدت، و إما

عند العامة إن كنت للعامة أردت، والمعنى ليس يشرف أن يكون من معاني الخاصة و كذلك ليس يتّضع بأن يكون من معاني العامة، وإنما مدار الشرف على الصواب و إحراز المنفعة مع موافقة الحال و ما يجب لكل مقام من مقال.⁽⁵¹⁾ و يورد له الجاحظ قولاً آخر مشيراً إلى ما سبق بأكثر تفصيل: «ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني و يوازن بينها و بين أقدار المستمعين و بين أقدار الحالات فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاماً و لكل حالة من ذلك مقاماً.»⁽⁵²⁾ و لـ «عبد الله بن مسعود» إشارة طريفة في هذا الباب حيث يقول: «حدّث الناس ما حدجوك بأبصارهم و أذنوا لك بأسماعهم و إذا رأيت منهم فترة فأمسك.»⁽⁵³⁾

ومن شدة اهتمام العرب بالسامع و مدى إصغائه أكد بعضهم على حضوره الجسماني (المادي) يقول «ابن جني»: «أولا تعلم أن الإنسان إذا عناه أمر فأراد أن يخاطب به صاحبه و ينعم في تصويره له في نفسه استعطفه ليقبل عليه، فيقول له: يا فلان أين أنت؟ أرني وجهك، أقبل عليّ أحدثك، أما أنت حاضر يا هناه؟»⁽⁵⁴⁾ لكن علينا أن نفرّق بين التنبيه في أول الخطاب – كما عناه ابن جني- و بين ما أورده «الجاحظ» في تعريف «العتابي» للبلاغة الذي يرى أنها «كل من أفهمك حاجته من غير إعادة و لا حبسة و لا استعانة.»⁽⁵⁵⁾ و شرح الاستعانة بقوله: «أما تراه إذا تحدث قال عند مقاطع كلامه: يا هناه و يا هذا، و يا هيه، و اسمع مني و استمع إليّ، و أفهم عني، أو لست تفهم؟ أو لست تعقل؟ فهذا كله و ما أشبهه عي و فساد.»⁽⁵⁶⁾

وفي علاقة الكلام بالمتكلم و منزلته يقول «الجاحظ»: «و كما لا ينبغي أن يكون اللفظ عامياً و ساقطاً سوقياً فكذلك لا ينبغي أن يكون غريباً و حشياً إلا أن يكون المتكلم بدوياً أعرابياً فإنّ الوحشي من الكلام يفهمه الوحشي من الناس، كما يفهم السوقي رطانة السوقي. و كلام الناس في طبقات كما أن الناس أنفسهم في طبقات.»⁽⁵⁷⁾ و يؤكد ذلك «أبو هلال العسكري» في كتابه (الصناعتين) قائلاً: «و إذا كان موضوع الكلام على الإفهام فالواجب أن تقسّم طبقات الكلام على طبقات الناس فيخاطب السوقي بكلام السوقية و البدوي بكلام البدو و لا تتجاوز به عما يعرفه إلى ما لا يعرفه فتذهب فائدة الكلام و تعدم منفعة الخطاب.»⁽⁵⁸⁾

بهذه الحال مثلما يحمل الخطاب شخصية المتكلم يعكس في الوقت نفسه مستوى السامع و طبيعته فهو مَنْ وُجِّه له الكلام. و التركيز على كون الكلام مرآة عاكسة لشخصية المتكلم و المخاطب هو نقطة تقاطع جلية بين التداولية الحديثة و البلاغة العربية القديمة.

واحتل المخاطب موقعا مهما في تحديد مفاهيم كثيرة لأبرز مواضيع البلاغة في علومها الثلاث فالكلام الواضح عند العرب ما فهمه السامع، يقول «ابن فارس»: «أما واضح الكلام فالذي يفهمه كل سامع عرف ظاهر كلام العرب كقول القائل: شربت ماء و لقيت زيدا.»⁽⁵⁹⁾

وتحديد الأغراض البلاغية للخبر مبنية أيضا على حال السامع فإن كان جاهلا الخبر ليس عالما به كان غرض الخبر «إفادته للمخاطب» يقول «السكاكي»: «إن حكم العقل حال إطلاق اللسان هو أن يفرغ المتكلم في قالب الإفادته ما ينطق به تحاشيا عن وصمة اللاغية، فإذا اندفع في الكلام مخبرا لزم أن يكون قصده في حكمه بالمسند للمسند إليه في خبره ذلك إفادته للمخاطب.»⁽⁶⁰⁾ إذا تحديد أغراض الخبر مبني على حالة المخاطب، و ليست الأغراض فقط بل أضربه و مواضيع أخرى في علوم البلاغة كأسلوب الحكيم و الالتفات و الحذف و التقديم و التأخير و أسلوب القصر و حسن التعليل و لكن يضيق المقام هنا عن تفصيلها.

خاتمة :

إن كثيرا من أبعاد البحث التداولي تبدو واضحة في الدرس البلاغي العربي نوجــــز بعضها فيما يلي :
1. نظر علماء البلاغة دائما إلى اللغة كونها أداة لتحقيق المنفعة؛ قد تكون التعبير عما يختلج النفس أو إشباع حاجات أو تحقيق أهداف و حصول فائدة بلمسة جمالية فنيّة، و هي الرؤية نفسها التي سلّط عليها التداوليون

- الضوء.
2. لا يمكن للمتكلم - في منظور البلاغيين- أن يحقق عملية الكلام إلا إذا كان قاصدا معنئ وتواصلأ مع غيره لذلك اهتموا بدوره في الخطاب وراعوا حالاته النفسية و الذهنية، فدرسوا العناصر الفاعلة في الإبلاغ ومعيار الصدق والكذب و مدى ملاءمة خطابه لمقتضى الحال و المقام و هذه هي مباحث التداولية.
 3. بالأهمية نفسها التي تعامل بها البلاغيون مع دور المتكلم نظروا إلى منزلة السامع و دوره في عملية الخطاب حتى أنهم عدّوه سبب إنشاء الخطاب و تشكّله بالكيفية التي تجسّد فيها.
 4. تتّمن البلاغة العربية معرفة طرفي الخطاب باللغة و المعنى المقصود و هو ما جاءت لأجله التداولية.
 5. في تخاطب المتكلم و السامع لا تكون اللغة هي الفاعل الوحيد بينهما بل تتدخّل عناصر أخرى خارج البنية اللغوية كالإشارة و ملامح الوجه و أشياء أخرى غير لسانية و هو شيء ذكره علماء البلاغة منذ العصور القديمة.
 6. تتضمّن البلاغة العربية مواضيع كثيرة كالتلفات و أسلوب الحذف و التقديم و التأخير و مفهوم الخبر و الإنشاء و أغراضهما و أسلوب الحكيم و غيرها من المواضيع. و باختصار لو كانت البلاغة هي فنّ إيصال المعنى إلى نفس المخاطب لكفاها ذلك لتكون التداولية الحديثة. هذا مع أنّ كثيرا من الدارسين يجعلون هذه الأخيرة مقابلة لمفهوم "مقتضى الحال" في البلاغة العربية القديمة. و لم نختر أو نعرض هذا البحث لأجل القول أنّ التداولية قديمة قِدَم البلاغة العربية و أنه لا فضل للعلماء المحدثين، و لسنا أيضا ممّن يسارعون كلّما أطلّعوا على نظرية جديدة إلى محاولة إقحامها في الدرس القديم - إجحافا لحق هؤلاء، و إنّما لإبراز التقاطع الفكري والحضاري بين الأمم و تفاعلها، و مدى تقدّم النقد العربي و بلاغته الأصيّلين، و إذا كانت التداولية تركّز اهتمامها على الاستعمال ردّا على البنوية التي اهتمت بالبنية الداخلية للغة، و على من ركّز على التركيب ك"تشومسكي" و أتباعه فالبلاغة العربية جمعت الجوانب كلّها للغة و التراكيب و الاستعمال فكانت نظرتها تتّسم بالشمولية.

الهوامش :

1. ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين). لسان العرب. دار صادر. بيروت (لبنان). (د ط). (د ت). مج 11. ص 252.
2. ابن فارس (أبو الحسين أحمد). معجم المقاييس في اللغة. تحقيق: شهاب الدين أبو عمرو. دار الفكر. بيروت (لبنان). (د ط). (د ت). ص 370.
3. خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، جامعة سطيف، الجزائر، (د ط)، 2009م، ص: 63 - 64. ترجمة عن: Maingueneau. Introduction aux lectures de D.
4. فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، مركز الإنهاء القومي، الرباط، (د ط)، 1986م، ص: 7.
5. مجلة اللغة والأدب، ملتقى علم النص، مقال الطاهر لوصيف: "عن التداولية اللسانية"، جامعة الجزائر، 2006م، العدد: 17، ص: 6.
6. المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
7. الطيب دبة: مبادئ اللسانيات البنوية دراسة تحليلية - إبستمولوجية، جمعية الأدب للأساتذة الباحثين، تيارت، 2001م، (د ط)، هامش الصفحة: 139.
8. مجلة اللغة والأدب، ملتقى علم النص، مقال: "عن التداولية اللسانية" الطاهر لوصيف، ص: 6 - 7.
9. المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
10. المرجع نفسه، ص: 7 - 8.
11. المرجع نفسه، ص: 8.
12. فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، ص: 7.
13. أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، دار الأمان، الرباط، 1995م، (د ط)، ص: 17.

14. الجيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، تر: محمد يحياتــــن، ص:1.
15. المرجع نفسه. الصفحة نفسها.
16. ماري نوال غاري بربور. المصطلحات المفاتيح في اللسانيات. تر: عبد القادر فهيم الشيباني. سيدي بلعباس. الجزائر. ط1 2007. ص : 82 .
17. تمام حسن. اجتهادات لغوية. عالم الكتب. القاهرة. مصر. ط1. 2007. ص 252 253- .
18. فان دايك: علم النص، ص: 18.
19. المرجع نفسه . ص : 118.
20. جون.ر. سورل. من سوسير إلى فلسفة اللغة (مقال). إشراف و مراجعة: مطاع الصفدي. مجلة العرب و الفكر العالمي. ع 13-14. ص 95.
21. خليفة بوجادي. في اللسانيات التداولية نقلا عن "جين كون" (Esthetique de la communication.p97-98) .
22. فان دايك. علم النص. ص128
23. George Mounin, Dictionnaire de la linguistique, quadrigue, Puf, edition 1974, P. 83-84
24. أحمد المتوكل. قضايا اللغة العربية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص. ص 109 110-
25. خليفة بوجادي. في اللسانيات التداولية. ص 106. نقلا عن "جورج فيجو" (George Vigeaux)
26. محمد سويرتي. اللغة و دلالاتها، تقريب تداولي للمصطلح البلاغي. مجلة عالم الفكر. ص 30. مج 28. ع يناير/مارس. 2000. المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب. الكويت.
27. السيوطي. الاقتراح في علم أصول النحو. تحقيق: محمد حسن اسماعيل الشافعي. ص 116. ط1. 1998. منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية. بيروت ، لبنان.
28. ابن جني (أبو الفتح عثمان). الخصائص. ص . تحقيق : محمد علي النجار. ج 1. ص 33. (ب ط). (ب ت). المكتبة العلمية.
29. الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر). البيان و التبیین. مكتبة الخانجي. القاهرة. مصر. ج 1. ط 7. 1998. ص : 114 .
30. العسكري. (أبو هلال). الصناعتين. ص : 8 .
31. القزويني. (الخطيب جلال الدين) الإيضاح في علوم البلاغة. شرح و تعليق: محمد عبد المنعم الخفاجي. مج 1. ج 1 ص 41- 42 ط. 3. 1993. دار الجيل. بيروت. لبنان.
32. القزويني. شرح التلخيص في علوم البلاغة . شرح : محمد هاشم دويدري . دار الجيل. بيروت. لبنان . ط 2. 1982. ص 14 .
33. ابن خلدون (عبد الرحمن محمد). المقدمة. تحقيق: درويش الجويدي. المكتبة العصرية . بيروت لبنان. ط 2. 2000. ص : 551 - 550 .
34. ابن سنان الخفاجي. سر الفصاحة. تحقيق: دار الكتب العلمية. بيروت لبنان. ط1. 1982. ص 61.
35. الجاحظ. البيان و التبیین . ص : 115-116.
36. المتوكل (أحمد). قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص. دار الأمان للنشر والتوزيع. الرباط. المغرب ط1. 2001. ص 17.
37. العسكري. الفــــروق في اللغة. ص : 27 .
38. الجرجاني. (عبد القاهر). دلائل الإعجاز. قراءة و تعليق : محمود محمد شاكر. مكتبة الخانجي. القاهرة. مصر. ط 5. 2004. ص 12 .
39. ابن سنان الخفاجي. سر الفصاحة. ص : 42 - 43 .
40. هنريش بليث. البلاغة و الأسلوبية، نحو نموذج سيميائي لتحليل النص. تر: محمد العمري. افريقيا الشرق. المغرب. (ب ط). 1999. ص 25 .
41. العمري (محمد). البلاغة العربية أصولها و امتداداتها. افريقيا الشرق. المغرب. (ب ط). 1999. ص 293.
42. السكاكي. مفتاح العــــلوم. ص 253 .
43. ابن الأثير (ضياء الدين). المثل السائر في أدب الكاتبــــب و الشاعر. تقديم و تعليق: أحمد الحوفي و بدوي طبانة. دار نهضة مصر. القاهرة. مصر. (ب ط). (ب ت). ص 40.

44. العسكري. الفروق في اللغة. ص: 28.
45. ابن فارس (أبو الحسين أحمد). الصاحبي في فقه اللغة العربية و مسائلها و سنن العرب في كلامها. مكتبة المعارف. تحقيق: عمر فاروق الطباع. بيروت. لبنان. ط1. 1993. ص: 183.
46. المصدر السابق. ق. ص: 198.
47. ابن سنان الخفاجي. سر الفصاحة. ص 44.
48. ابن خلدون. المقدمة. ص 554.
49. الجرجاني. دلائل الإعجاز. ص 41-42.
50. الجاحظ. البيان والتبيين. ص: 136.
51. المصدر نفسه. ص: 138.
52. المصدر السابق. ق. 104.
53. ابن جني (أبو الفتح عثمان). الخصائص. تحقيق: محمد علي النجار. المكتبة العلمية. بيروت. لبنان. (ب ط) (ب ت). ص 247.
54. الجاحظ. البيان والتبيين. ص: 113.
55. المصدر السابق. الصفحة نفسها.
56. المصدر السابق. ق. ص: 14.
57. العسكري. الصناعتين. ص: 21.
58. ابن فارس. الصاحبي في فقه اللغة. 73.
59. السكاكي. مفتاح العلوم. ص: 253.